الدرس البحريني : نموذجا في الانتقال للشرعية الدستورية

مواجهة التحديات بالانفتاح والاصلاح وليس بالقمع والاضطهاد

السؤال: هل باستطاعة دولة عربية صغيرة، حديثة الاستقلال، قليلة الموارد، تخضع لحكم عائلي منفرد، يعيش سكانها انقساما طائفيا، تجاورها دولتان كبيرتان يتنازعان ولاء سكانها، وتعيش صراعا حدوديا مع جار ثالث قارب حد القتال. اقول هل باستطاعة دولة بمثل هذه المواصفات ان تمارس الديمقراطية؟

اذا كان الرد: كلا هذا ترف مستحيل!!. فان الجواب الصحيح هو: (نعم) وهذا ما بادرت البحرين في تحقيقه اليوم.

لم يرث الامير حمد بن عيسى ال خليفة الحكم عام 1999 فحسب بل ورث معه تركة ثقيلة. فقد وجد البحرين (التي كان يتوقع البعض ان تحل محل بيروت المنشغلة بحربها الاهلية في السبعينات) تتراجع عن موقعها التجاري والاقتصادي. اضافة الى نضوب مواردها النفطية التي لم تعد تتجاوز 95 الف برميل يوميا، بما فيها حصة السعودية التي تنازلت عنها لمصلحة البحرين.

ومنذ تعليق الدستور عام 1975 وحل البرلمان غيبت فعاليات المجتمع البحريني من المشاركة في الحكم او مسآءلة الحكومة. وبلغت القطيعة بين الحكومة والناس حد العنف ولجأ البعض الى الطائفية سلاحا وملجأ في المواجهة بين السلطة والشعب، مما كرس الانقسام الطائفي في بلد عرف بتسامحه المذهبي.

كما وجدت البحرين نفسها مشغولة بنزاع حدودي مع قطر، مما اضعف قدرتها على تطوير اقتصادها في المناطق المتنازع عليها.

ان البحرين التي كانت تملك قدرات بشرية وبنى تحتية تحسدها عليها العديد من دول الخليج الاخرى، اصبحت في اواخر القرن العشرين مهمشة اقتصاديا وسياسيا الى حد تشكيك البعض بجدوى بقاء الدولة ومطالبة البعض الاخر بضمها للسعودية.

فأمام اقتصاد مترد، و شعب متمرد، ونزاع على الحدود كان امام الوريث الجديد للحكم احد خيارين: الاول، استمرار النهج السابق باعتبار "ليس بالامكان احسن مما كان"، واستخدام المخاوف من الجيران خاصة ايران وسيلة للقمع، وخلق اجواء الحرب بحجة نزاع الحدود مع قطر بأمل ترحيل مشاكله الى الخارج باسم "كل شيء من اجل المعركة"، بما يجعل من المطالبة بالديمقراطية "ترفا" في عالم عربي خال منها.

اما الخيار الثاني، فهو الرهان على التغيير والانفتاح على الشعب، وهذا ما اختاره امير البحرين وقد احسن الاختيار للاسباب التالية:

- الامير الجديد غير مسؤول عن التركة الثقيلة التي ورثها، بل توجه اصابع الاتهام لاطراف عائلية اخرى اختارت الجمود.
- ان الثقة والامال التي علقها الناس على مجيء حاكم جديد، تسمح له باخذ المبادرة واي تلكؤ في هذا الصدد يبدد تلك النوايا لصالح مشاعر الخيبة. وهنا احسن الامير صنعا في التصدي لمشكلة الحكم من بابها الواسع، مستفيدا من فيض النوايا الحسنة التي لمسها مباشرة عند زيارته مناطق شعبية مغلقة (متمردة) لم يسبق لمسؤول كبير زيارتها.
- كون البحرين دولة غير ريعية، تؤكد حاجاتها الى مواطنيها اقتصاديا، وان موقعها الجغرافي وتوفر البنى التحتية والقدرات البشرية تجعل من كل هذا رصيدا اقتصاديا يحتاج من اجل استثماره انفتاحا سياسيا يكرس الاستقرار والثقة المالية بالبلاد.
- ان التقارب الايراني السعودي، اضافة الى توجهات ايران الخاتمية في اعتماد بناء الدولة بدلا من "تصدير الثورة"، كل ذلك ساعد على انهاء حالة الاستقطاب التي فرضتها الثورة الاسلامية في ايران، وبالتالي تراجع استغلال ورقة الخطر "الشيعي".
- ان "خيبة" المعارضات البحرينية او "نضجها" كان عاملا مساعدا في قبول الصفقة السياسية الجديدة كما تجسد في "الميثاق الوطني" الذي طرحه امير البلاد. ان مشاعر الخيبة من امية "الثورة الاسلامية" بصورتها الايرانية او الافغانية او السودانية، فرضت مراجعة التيارات الاسلامية البحرينية لمواقفها لصالح التوفيق والاصلاح بدلا من الثورة والاقتلاع. كما ان بقايا التيارات الايديولوجية السياسية من قومية او يسارية التي لجأت الى عواصم "الثورات" العربية لمست نفاق هذه الانظمة التي لايزال البعض منها يعتبر مفاهيم "المجتمع المدني" و "الديمقراطية" افكارا "استعمارية".
- حاول بعض الاطراف البحرينية المسؤولة تحميل العلاقة الخاصة بالسعودية مسؤولية الانغلاق السياسي، ولكن فات هؤلاء ان مصلحة الاخيرة هو في استقرار البحرين اولا، وليس من مصلحتها تحمل مسؤولية البحرين الآمنية والاقتصادية، وهذا يفسر رد فعل الرياض الايجابي من الاصلاحات السياسية في البحرين كما انعكس في وسائل الاعلام السعودية، وقبل ذلك احتضنت الطائف مؤتمرا كويتيا ابان الاحتلال العراقي للكويت، كرس العودة الى الدستور والبرلمانية في كويت ما بعد الاحتلال.

- ان التداخل السكاني والاسري بين قطر والبحرين، اعطى النزاع الحدودي طابعا تنافسيا على مختلف الاصعدة، وبدون شك مبادرة قطر في اجراء اول انتخابات بلدية تشارك فيها المرآة والمباشرة في الاعداد لدستور دائم شكل عامل ضغط وتحد للبحرين، فجاء الرد بصيغة "الميثاق الوطني".

التحول المدروس

كانت القيادة البحرينية خلاقة في اسلوب التغيير، بدأ من الاعتماد على مشورة نخبة مستنيرة للمساهمة في صياغة "ميثاق وطني" يقنن مبادىء دستورية اساسية تكرس مبدأ فصل السلطات وبرلمان منتخب. وكان الاتجاه في بداية الامر ان يقتصر تبني مشروع الميثاق على "مؤتمر شعبي" مختار، ولكن سرعان ما ادرك امير البحرين ان الاصلاح كي يكسب ثقة الناس يجب ان يكون حقيقيا وشاملا، فتقرر ان يعرض هذا الميثاق على الشعب باستفتاء عام، فكانت النتيجة حاسمة باقراره باغلبية 98،4 من اصوات اكثر من 196 الف ناخب وفي اجواء لا يشك في حريتها خاصة وقد صاحبها الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة واخلاء السجون من المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المعارضين في الخارج.

لقد كرس الاستفتاء شرعية ال خليفة التي تحكم البحرين منذ عام 1873 كملكية مقيدة بدستور تجعل من الملك حكما وليس طرفا في اللعبة السياسية الداخلية في مجتمع منقسم طائفياً. وباعتماد سلطة تشريعية من مجلسين احدهما منتخب واخر معين، استفاد المشرع من سلبيات تجربة البرلمان السابق، وبموجب الصلاحيات التي ستعطى لكل من المجلسين سيكون بالامكان تحويل المجلس المعين الى اداة ضمان دستورية قرارات السلطة التنفيذية و المجلس المنتخب خاصة في مجال حقوق الانسان والتمييز الطائفي.

الدروس المستفادة

ان مقارنة بين المأزق العراقي والبحريني وكيفية تصدي كلا الحاكمين للمشكلة توضح اهمية التجربة البحرينية. فالعراق كالبحرين يعيش انقساما طائفيا، وتحده دولتان كبيرتان (تركيا وايران) طالما تنازعت النفوذ على سكانه، وعاش نزاعا حدوديا مع دول الجوار، كما خضع البلدان الى حكم منفرد منذ اكثر من ربع قرن.

ولكن يمتاز العراق عن البحرين برقعة جغرافية اكبر وتعدد سكاني اضخم، وبثروات نفطية وطبيعية وبشرية كفيلة بنقله الى العالم المتقدم، وتراث حضاري يمتد لالاف السنين، وكيان سياسي مستقل منذ اكثر من سبعة عقود وعرف في عهد نشأة الدولة هامشا كبيرا من الديمقراطية.

ان الفارق في الطريقة التي تعامل بها حاكم العراق مع مشاكله او طموحاته ومقارنتها بالمبادرة البحرينية تجسد ليس الفرق بين الاسلوبين فحسب، بل اهمية دور القائد في مسيرة بلاده.

ان الفضل الاكبر في هذا التحول الذي تشهده البحرين لا يعود الى "انتصارات ثورية" او "قادسيات" او حروب "ام المعارك" او تشكيل كتائب "الجيش الشعبي" و "قوات الاقصى" للقضاء على "الصهيونية والامبريالية"، او بلاغة "الرسالة الخالدة"، بل يعود الفضل الى قيادة شابة متواضعة ارادت ان تصالح شعبها بالاستجابة لطلبه بالانفتاح والاصلاح، وبالمقابل اثبتت المعارضة البحرينية بتعاملها الايجابي مع اصلاحات الحاكم جدارتها في المشاركة في الحكم بما يضمن استمرار الاصلاح والازدهار.

(الملف العراقي، العدد 112، نيسان 2001)

❊ ❊ ❊